المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

**دورية رقم: 5 س / ر ن ع** **بتاريخ 12 يناير 2018**

**إلى السادة:**

**الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛**
**الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف التجارية؛**
**وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية؛**
**وكلاء الملك لدى المحاكم التجارية.**

**الموضوع**: حول البت في الشكايات في أجل معقول.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

غير خاف عليكم أن انتظارات المواطنين من العدالة الوطنية كثيرة، ولكن هدفها الأساسي يتلخص في اتخاذ قرارات عادلة ومنصفة وفقا للقانون وإصدارها في أجل معقول.

كما لا يخفى عليكم أن احترام الأجل المعقول يعتبر مقتضى دستورياً نصَّ عليه الفصل 120 من دستور المملكة، كما أكدته المادة 45 من النظام الأساسي للقضاة باعتباره من الواجبات المفروضة على القضاة.

وبالنظر إلى أن أول إجراء قضائي يسلكه المتقاضون في القضايا الزجرية للولوج إلى العدالة هو الشكايات المقدمة إليكم مباشرة، أو إلى ضباط الشرطة القضائية العاملين تحت إمرتكم، فإن الاهتمام بتدبير هذا النوع من الشكايات يجب أن يكون في مقدمة اهتماماتكم، وذلك بالعمل على دراستها الفورية وتسريع البحث فيها واتخاذ القرار القانوني المناسب بشأنها في أقصر الآجال، وتبليغ أصحابها بالمآل بكل الوسائل الممكنة التي تترك أثراً كتابياً كالرسائل الإلكترونية والرسائل الهاتفية القصيرة (SMS) وغيرها.

**لأجله، أطلب منكم:**

**1-** العمل على دراسة الشكايات المقدمة إليكم فوراً، وإعطائها الاتجاه القانوني المناسب، وإشعار المشتكين بذلك؛

**2-** دعوة السادة ضباط الشرطة القضائية إلى إجراء الأبحاث في تلك الشكايات بالسرعة الواجبة، مع مراعاة الحالات التي تتطلب معالجتها الاستعجال. راجياً أن تستعملوا

في ذلك كل وسائل التواصل والإقناع والاستعانة برؤسائهم الإداريين من أجل دعمهم بالوسائل والإمكانيات المادية والبشرية في الحالات التي يكون فيها نقص تلك الوسائل هو سبب تأخير البحث في الشكايات. وذلك بالإضافة إلى التذاكير الشفوية والكتابية وسلوك المساطر القانونية عند الاقتضاء؛

**3-** البت السريع في المحاضر المنجزة على إثر تلك الشكايات، وإشعار المشتكين فوراً بمآلها؛

**4-** عدم إخراج الشكايات والمحاضر من الحفظ إلاَّ من طرفكم أو من طرف القاضي الذي تكلفونه بذلك وتحت إشرافكم ومسؤوليتكم المباشرة؛

**5-** إشعارنا داخل أجل شهرين من توصلكم بهذا المنشور بما اتخذتموه من إجراءات وتدابير في هذا الصدد وبالنتائج التي تم تحقيقها تنفيذاً له مدعمة بالإحصائيات. والاستمرار في إحاطتنا علما بتقييم لهذه النتائج في نهاية يونيو وسبتمبر ودجنبر من كل سنة. وعند الاقتضاء الإشعار بالصعوبات التي قد تعترضكم لتطبيقه.

والسلام.